

تمديد إعفاء صادرات الغاز الإيراني إلى العراق في ظل التوترات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران

ماجد السويلم و صالح المهنا ورامي شبانة

رؤية على الأحداث

January 21, 2020

KS--2020-II02

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2020 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبه بشكل ملائم لكابسارك، كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند -أو أي جزء منه- أو أن يفسر كمنصحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار.

صوت مجلس النواب العراقي بحضور رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي على قرار ينص على ضرورة العمل على إنهاء تواجد أي قوات أجنبية على الأراضي العراقية ومنعها من استخدام أراضيها ومجالها الجوي ومياها لأي سبب كان، وذلك بعد مقتل القائد العسكري الإيراني قاسم سليمان في بغداد في الثالث من يناير بضربة جوية أمريكية. (Reuters 2020)

في رد مباشر لهذا التصويت، ذكر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن العراق سيخضع لعقوبات غير مسبقة في حال تم تفعيل هذا القرار (WSJ 2020) في وقت تنتقل فيه القوات الأمريكية المنسحبة من شمال شرق سوريا للتمركز غرب العراق للمساعدة في الدفاع عن العراق بحسب ما ذكره وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر (BBC News 2019).

على الرغم من انخفاض حدة التوتر مؤخرًا، إلا أن احتمال عودة التصعيد ما زال قائمًا ولذلك لا بد من النظر في تأثير العقوبات الأمريكية المحتملة على العراق.

توجد العديد من الوسائل التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية من خلالها أن تفرض عقوبات اقتصادية على الحكومة العراقية كتقييد عمل شركات النفط العالمية في البلاد ومنع البنك المركزي العراقي من الوصول إلى أمواله المودعة في البنوك الأمريكية وعدم تمديد الاستثناء الذي بموجبه يستورد العراق الغاز الطبيعي من إيران والأخير هو الأرجح في حال التصعيد.

على الرغم من سريان العقوبات الأمريكية على صادرات إيران النفطية إلا أن الحكومة الأمريكية منحت الحكومة العراقية إعفاء مؤقتًا في 2018 ولفترات زمنية محددة. يشار إلى أنه تمت الموافقة الأولى على التمديد في عام 2018 بينما كانت الأخيرة في 16 أكتوبر 2019 حيث من المقرر أن ينتهي التمديد في منتصف شهر فبراير من عام 2020.

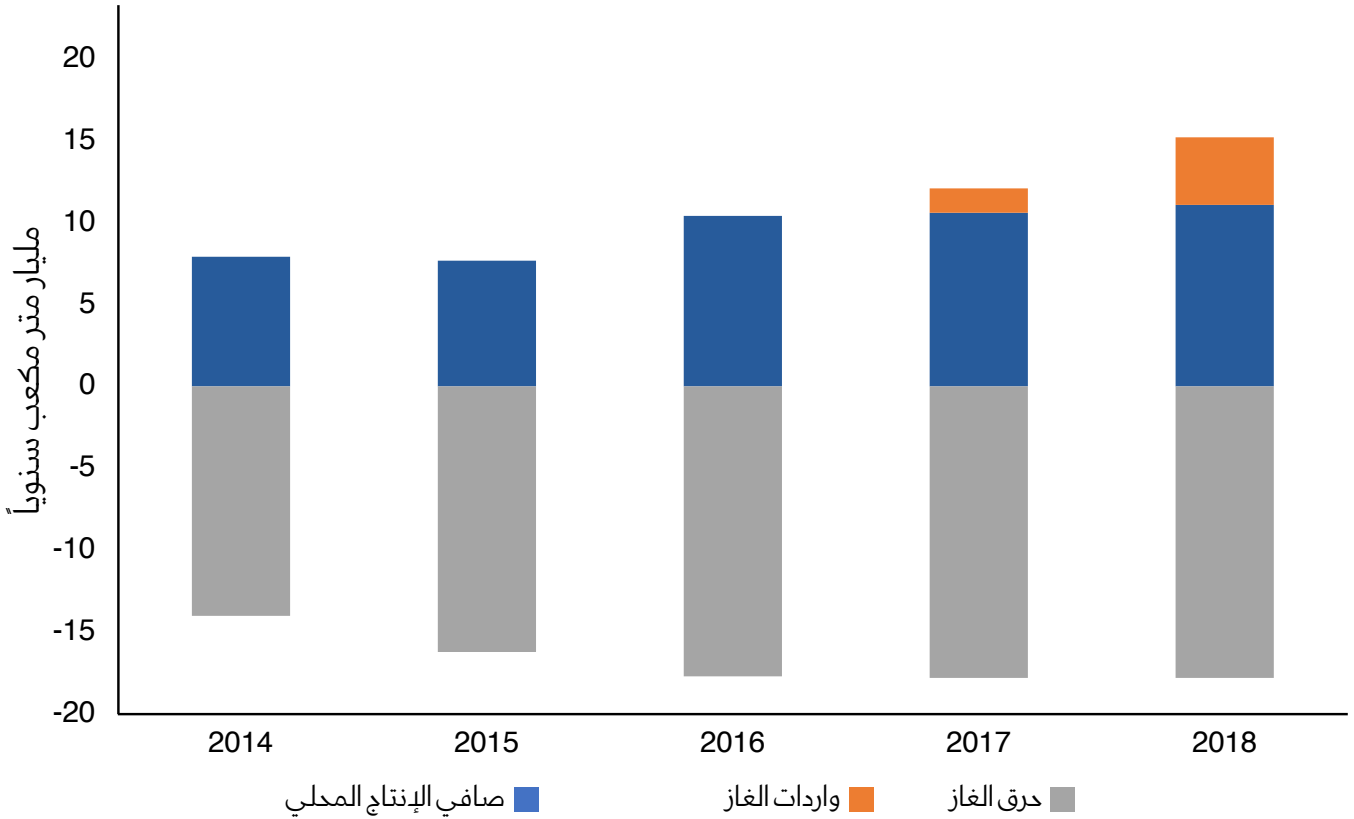
شكلت واردات الغاز من إيران في عام 2018 حوالي ربع إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في العراق وبلغت وارداتها في 2018 ما يقارب الـ 4 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي وزادت مع مرور الزمن منذ أن بدأت الحكومة في استيراد الغاز في منتصف 2017 (الشكل 1).

مشكلة حرق الغاز في العراق والاعتماد على الواردات

لا يعاني العراق من نقص في احتياطات الغاز الطبيعي أو إنتاجه إذ يبلغ إنتاج الغاز الطبيعي من الحقول النفطية في العراق سبعة أضعاف ما يستورده من إيران في عام 2018. تاريخيًا، كان العراق من الدول المصدرة للغاز الطبيعي إذ سبق له أن قام بتصدير الغاز الطبيعي من حقل الرميلة جنوب البلاد إلى الكويت والتي قدرت بـ 4 مليارات متر مكعب سنويًا كحد أقصى لكنها توقفت عقب الغزو العراقي للكويت سنة 1990 (Reuters 2017).

في الوقت الراهن، يتم حرق 60% من الغاز الطبيعي المنتج في العراق ومعظمه من الغاز المصاحب للنفط (الشكل 1). يتم استخدام معظم الغاز المتوفر في توليد الكهرباء أما الجزء المتبقي فيتم استخدامه إما في صناعة البتروكيماويات الهامشية أو إعادة تدويره في المكامن النفطية لتعزيز استخراج النفط.

الشكل 1. إمدادات وواردات الغاز الطبيعي في العراق في الفترة 2014-2018.



المصدر: البنك الدولي: أوبك (الحرق ممثل بالخسائر).

بحسب بيانات البنك الدولي، يحتل العراق المركز الثاني عالمياً في حرق الغاز بعد روسيا. وقعت الحكومة العراقية على مبادرة البنك الدولي "إنهاء الحرق الروتيني للغاز بحلول عام 2030" في مايو 2017 (World Bank 2017). أُحرزت شركة غاز البصرة بعض التقدم في توريد الغاز المصاحب للإنتاج النفطي من حقول الرميلة والزيبر وغرب القرنة إلا أن العراق لن يتمكن من تحقيق الأهداف التي وضعها البنك الدولي (IEA 2019a) بناء على المعطيات الحالية حيث تم تأجيل خطط إنهاء الحرق في جنوب العراق من عام 2016 وحتى عام 2022 (IEA 2019b).

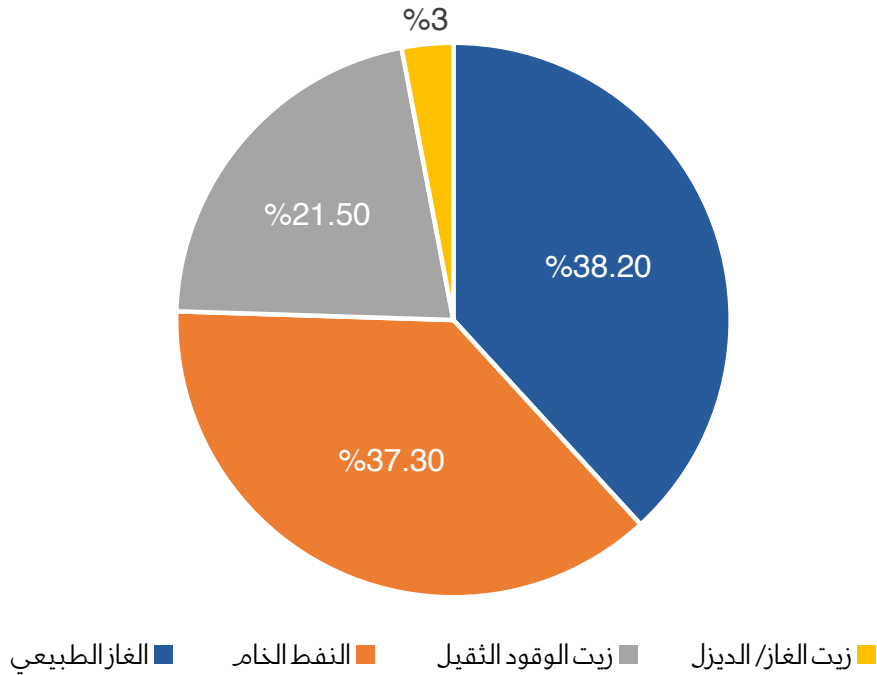
يعزى تأخر وقف حرق الغاز الطبيعي إلى الأولوية التي منحتها الحكومة العراقية لتصدير النفط الخام وزيادة إنتاجه بسبب الربحية الفورية وعدم التركيز على الاستفادة من الغاز المصاحب. زاد إنتاج النفط في العراق من 3.2 ملايين برميل يومياً إلى 4.5 ملايين برميل يومياً في الفترة من 2014 إلى 2018 وعلى إثر هذه الزيادة ازدادت كمية إنتاج الغاز المصاحب وزادت معها كميات الغاز الذي تم حرقه من 14 مليار متر مكعب في عام 2014 إلى 17.8 مليار متر مكعب في عام 2018 (الشكل 1).

لم تقدم العقود التي تم توقيعها بين الحكومة العراقية وشركات النفط العالمية أي حوافز للاستثمار في البنية التحتية لالتقاط الغاز المصاحب ومعالجته وتخزينه ونقله وتسويقه في العراق كما أن شروط هذه العقود في الكثير من الحالات غير ملزمة لهذه الشركات للاستثمار في هذا المجال (IEA 2019a).

تأثير عدم تمديد إعفاءات استيراد الغاز

سيؤدي توقف استيراد الغاز من إيران إلى زيادة الطلب على الوقود المسال لتوليد الطاقة. تشير الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن وزارة الكهرباء العراقية إلى أن مساهمة الغاز الطبيعي في قطاع توليد الكهرباء قاربت الـ 40% في 2017، بينما ساهم الوقود المسال والخام بنسبة 60% (الشكل 2).

الشكل 2. مزيج الطاقة العراقي بحسب نوع الوقود (2017).

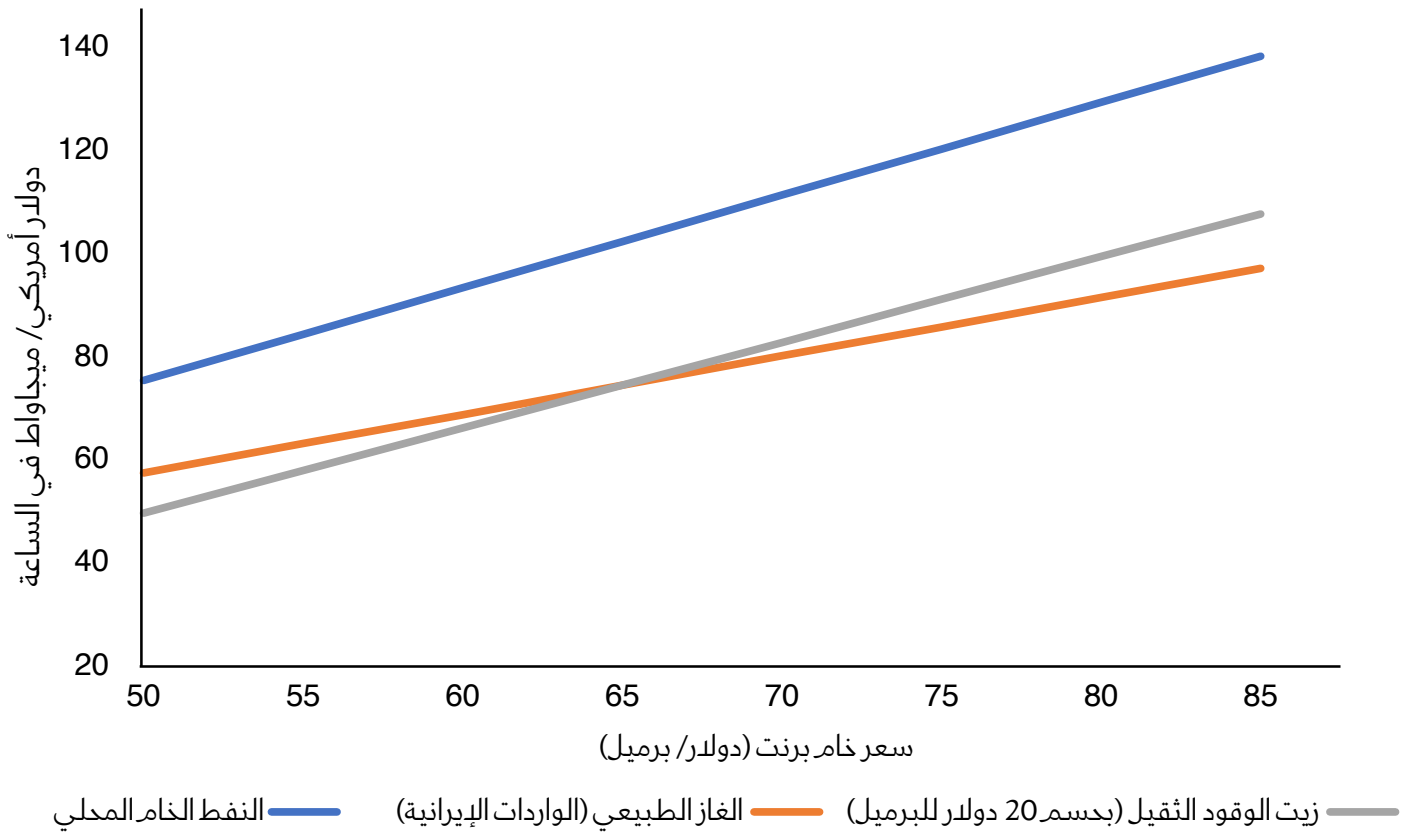


المصدر: وزارة الكهرباء العراقية.

زادت إمدادات الطاقة في العراق، بما فيها واردات الكهرباء بمعدل سنوي بلغ 7% بين عامي 2011 و 2018 لكن الهدر في قطاع توليد وتوزيع الكهرباء في عام 2018 قارب الـ 62%. تسبب نقص الوقود وضعف البنية التحتية في انقطاع الكهرباء عن بعض المناطق العراقية خصوصاً خلال فترة الصيف التي يزيد فيها الطلب بشكل كبير على الكهرباء. على الرغم من زيادة السعة الإنتاجية للطاقة بصورة واضحة في الفترة ما بين 2012 و 2018، إلا أن تطوير شبكات النقل والتوزيع في البلاد ما زال مطلوباً (IEA 2019a). ساهمت واردات الغاز الإيرانية في زيادة كميات الغاز المتوفرة لتوليد الطاقة ومع ذلك لا يزال الاعتماد على أنواع الوقود السائلة كبيراً، ففي عام 2017 أحرقت العراق نحو 263,000 برميل يومياً. أدى الاعتماد على أنواع الوقود السائلة إلى رفع تكلفة توليد الكهرباء وإضافة عبء مادي إضافي على الحكومة.

ترتبط تكلفة واردات الغاز الإيرانية إلى العراق في الوقت الحالي بسعر خام برنت (Jafar 2018) ويعتبر سعر إنتاج الطاقة من الغاز الإيراني أقل من حرق النفط الخام المحلي (أو حتى المقطرات كالديزل)، إن كان على العراق تعويض كميات الغاز المستوردة من إيران في حال انقطاعها في عام 2018 (4 مليارات متر مكعب تقريباً) بكميات مماثلة من النفط الخام المحلي- بافتراض بيع النفط الخام العراقي بسعر أقل من سعر برنت بـ 8 دولارات أمريكية للبرميل (Jafar 2018) فإن ذلك سيزيد من التكاليف على الحكومة بحوالي 375 مليون دولار أمريكي. في حال استورد العراق 10 مليار متر مكعب، وهي السعة القصوى لخط أنابيب الغاز من إيران إلى العراق، فإن تعويض استهلاك الغاز الطبيعي المستورد بالنفط الخام سيرفع التكلفة إلى 910 ملايين دولار أمريكي تقريباً.

الشكل 3. التكلفة المتغيرة لتوليد الطاقة في العراق بحسب الوقود المستخدم (نسبة كفاءة التحويل 33%).



المصدر: كابسارك و 2018 (Jafar).

ملاحظة MWh = ميغاواط في الساعة.

يعتبر زيت الوقود عالي الكبريت خياراً جذاباً لمولدات الطاقة. يشار إلى أنه في ديسمبر 2019 بلغ متوسط سعر زيت الوقود عالي الكبريت في الأسواق الأوروبية حوالي 29 دولار أمريكي بمعدل أقل من سعر خام برنت. ويمكن لزيت الوقود عالي الكبريت أن يتعادل في سعره مع سعر واردات الغاز عند 65 دولار أمريكي للبرميل (الشكل 3) على افتراض حسب 20 دولار أمريكي للبرميل من خام برنت، المستمد من عقود الأسعار الآجلة. ويمكن أيضاً لزيت الوقود الثقيل أن يكون بديلاً مناسباً للغاز المستورد إن لم يتم تمديد الإعفاءات الأمريكية وتوقفت الحكومة العراقية عن استيراده. تجدر الإشارة هنا إلى أن البنية التحتية الهشة للغاز والكهرباء في العراق تحد من الخيارات المتاحة للحكومة العراقية للاختيار بين البدائل.

الخاتمة

سيستمر العراق في الاعتماد على أنواع الوقود السائلة سواء تم تمديد الإعفاءات أو لم يتم ذلك لتلبية طلبها المتزايد على الكهرباء. قد تشجع الأحداث الأخيرة الحكومة العراقية على تسريع عجلة الاستثمار في البنية التحتية للغاز لضمان وفائها بالتزاماتها حول مبادرة إنهاء حرق الغاز لكن مغادرة العاملين في شركات النفط العالمية من العراق قد لا يمكن العراق من الوفاء بالتزاماته مما سيحتم اعتمادها على واردات الغاز. بالنظر إلى التكاليف الهائلة التي قد تتحملها العراق جراء عدم تمديد الإعفاءات إضافة إلى بنيتها التحتية المتهاكلة التي هي في أمس الحاجة إلى الاستثمار ، سيكون العراق في وضع سيء وقد تلجأ إلى الاعتماد على الواردات الإيرانية لتحقيق أمن طاقتها.

على الطرف الآخر، تعتمد الصناعة النفطية في العراق على قدرات وخبرات شركات النفط العالمية للحفاظ على إنتاجها النفطي الحالي ومغادرة العاملين قد يؤثر سلباً على إنتاج النفط الخام مما سيعقد المسألة بشكل أكبر وسيضع الحكومة العراقية في موقف حرج.

المراجع

BBC News. 2019. "U.S. troops leaving Syria will go to Iraq, says Pentagon chief." October 20. Accessed January 12, 2020. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-50117765>

International Energy Agency (IEA). 2019a. "Iraq's Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future."

— — —. 2019b. "Tracking Fuel Supply." November. Accessed January 12, 2020. <https://www.iea.org/reports/tracking-fuel-supply-2019/flaring-emissions#>

Jafar, Jafar D. 2018. "The Power & Gas Challenge for Iraq." 4th Iraq Energy Forum. Baghdad: Uruk Engineering & Contracting Company (LLC). 6.

Reuters. 2017. "Exclusive: Iraq looks to Kuwait gas pipeline to pay off reparations." November 22. Accessed January 12, 2020. <https://www.reuters.com/article/us-iraq-kuwait-gas-exclusive/exclusive-iraq-looks-to-kuwait-gas-pipeline-to-pay-off-reparations-idUSKBN1DM1LU>

— — —. 2020. "Iraqi parliament passes resolution to end foreign troop presence." January 5. Accessed January 9, 2020. <https://www.reuters.com/article/iraq-security-parliament-resolution/iraqi-parliament-passes-resolution-to-end-foreign-troop-presence-idUSD5N27G00U>

World Bank. 2017. "Amid ongoing conflict, Iraq to Begin Snuffing Out Flares." May 9. Accessed January 12, 2020. <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2017/05/09/amid-ongoing-conflict-iraq-to-begin-snuffing-out-flares>

Wall Street Journal (WSJ). 2020. "Trump Pushes Iraq, Threatens Sanctions After Vote to Expel U.S. Troops." January 6. Accessed January 8, 2020. <https://www.wsj.com/articles/iraqi-parliament-votes-in-favor-of-expelling-u-s-troops-11578236473>



www.kapsarc.org